ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية
(١٩٥٤ – ١٩٦٢)

رفيق تلي

أستاذ مؤقت تاريخ المغرب العربي

قسم التاريخ – جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

تُعَدّ دراسة التاريخ الوطني بشكل عام ودراسة تاريخ الثورة الجزائرية بشكل خاص من أبرز اهتمامات المؤرخين الباحثين في هذا المضمار، وإذا كان الاهتمام بالتاريخ الوطني –بمختلف أبعاده – يعدّ من الضروريات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين، فإنّه لا يمكن أن يُدرس بمعزل عن الأمة العربية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتاريخ الثورة الجزائرية التي لم تكن معزولة عن محيطها الإقليمي والدولي، بل أثرت فيهما وتأثرت بهما نتيجة ما تلقّته من دعم الدول العربية، وهو الدّعم الذي لعبت فيه المغرب دورًا بارزًا، فالمغرب الأقصى والجزائر بلدان متجاوران ولا تفصلهما أية حواجز طبيعية، والعلاقات التاريخية والبشرية بينهما أقدم من الاستعمار، لذلك حفل كفاح البلدين ضدّ الاستعمار الفرنسي بكثير من مظاهر التّضامن والتّآزر، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)، مسلطين بذلك الأضواء على دور المغرب الأقصى دبلوماسيًا في حل القضية الجزائرية سواءً على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستويين الإفريقي و العربي أو أمام الرأي العام الدولي، لعلّنا نساهم من خلالها إبراز دورها الفعّال في نصرة القضية الجزائرية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١١ أبـــريـــل ٢٠١٥

تاريخ قبـول النشـر: ٢٥ أغسطس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

ثورة نوفمبر، القضية الجزائرية، الدبلوماسية المغربية، جبهة التحرير الوطني، المحافل الدولية، هيئة الأمم المتحدة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

رفيق تلي. "الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٧٤ – ٨١.

مُقَدِّمَةٌ

إن حاجة الأمة الجزائرية اليوم لكبيرة إلى كتابات تاريخية متخصّصة، تميط اللّثام، وتنفض الغبار عن صفحات تاريخية ما زالت مغمورة أو مشوّهة، خصوصًا ما تعلق منها بمرحلة هامّة ما زالت تأثيراتها بارزة للعيان ألا وهي مرحلة تاريخ الثورة الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢م). وإذا كان الاهتمام بالتاريخ الوطني بمختلف أبعاده يُعَدّ من الضرورات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين، فإنه لا يمكن أن يدرس بمعزل عن الأمة العربية بحكم الروابط العديدة التي تجمع أبناءها، وبحكم المصير المشترك الذي فرضه عليهم الواقع الاستعماري بسياساته المختلفة، والتي أفرزت أوضاعًا اقتصادية واجتماعية وثقافية حاول توجيهها والسّيطرة عليها بما يخدم مصلحته فنتج عن ذلك ظاهرة الدّعم والتضامن والتعاون بين أقطاره، كدعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية.

حظيت الثورة الجزائرية باهتمام واسع في الوسط المغربي سواءً على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، وانعكست منذ اندلاعها وطوال سنوات متعاقبة على تطور الوضع في المغرب الأقصى، وذلك بفضل توجهاتها التي أعلنتها، وبحكم صلات التقارب ومبادئ الشعور بالوحدة التي كانت تجمع البلدين، والتي تمثّل قاسمًا مشتركًا في كفاحهما الوطني، وقد واجهت جبهة التحرير الوطني عقبات إيديولوجية وسياسية في علاقاتها مع المغرب الأقصى، خاصةً وأنها تبنّت الخيار الثوري والبعد القومي في توجّهها الإيديولوجي، وأدّى هذا الالتباس في التّوجه إلى حدوث خلافات أثّرت على علاقات البلدين.

وعلى الرغم من هذه الخلافات في الطبيعة السياسية للحركة الاستقلالية في المغرب وفي الجزائر، فإنّ الانتماء الحضاري والمعاناة المشتركة من الاستعمار الفرنسي، والوعي بالمصير المشترك للشعبين المغربي والجزائري، حيث قدّمت المغرب حكومة وشعبًا أشكالاً مختلفة من الدّعم والمؤازرة للثورة التحريرية، حيث اعتمدت ثورة الجزائر على المغرب الأقصى حليفًا سياسيًا ومنطلقًا للتزود بالأسلحة وتركيز القواعد الخلفية والنشاطات الاجتماعية والإعلامية والدبلوماسية الإدارية، وسوف نحاول التركيز هنا على وجه من أوجه الدّعم والتعاون والتآزر وهو الدّعم المغربي الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

أولاً: تدويل القضية الجزائرية

إنّ فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة التحريرية، وتصدّر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية[١]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتّحدة ويقول "محمد يزيد" :"إنّ تدويل القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتحدة كان مبرمجًا منذ بداية الثورة خاصةً وأنّ الأشقّاء في المغرب وتونس كانت قضيتهما قد طُرحتا أمام هذه المنظمة.[٢] وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكّر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونج في أبريل ١٩٥٥، والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر١٩٥٥.[٣] وعلى الرغم من أنّ القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه الأخيرة بسبب تعنّت فرنسا وحلفائها، حيث اعتبرتها قضية فرنسية داخلية تخصّ فرنسا لوحدها، الأمر الذي أدّى بالمنظمة إلى تأجيلها وعدم إصدار قرار بشأنها، إلاّ أنّ جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرّد تسجيلها يُعَدّ خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية.[٤]

إنّ القضية الجزائرية ورغم قلّة الإمكانيات إلا أنّ جبهة التحرير الوطني تمكّنت من تحقيق انتصارات دبلوماسية وسياسية في المحافل الدولية والإقليمية، وفي هذا الجانب تعدّ المملكة العربية السعودية أول مَنْ طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن ترجوه النظر في الحالة الحقيرة بالجزائر مدعّمة المذكرة بوصف سياسة القمع الوحشية ضدّ الشعب الجزائري[٥]، وقد تواصل اهتمام الدول العربية دفاعًا عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصةً في هيئة الأمم المتحدة، حيث قامت الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في ٠٥ يوليو ١٩٥٥.[٦]

وما كاد يحل أول أكتوبر من سنة ١٩٥٥ حتى قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة، وهذا عندما تقدمت (١٥) دولة أفروآسيوية بطلب تدعو فيه الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها في دورتها المنعقدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥، وتم تسجيل القضية الجزائرية هذه المرّة في جدول أعمال الجمعية بأغلبية ٢٨ صوت ضد (٢٧) صوت وامتناع خمسة عن التصويت، وبذلك أزيلت مزاعم الاستعمار الفرنسي التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرّد أمر داخلي يهم فرنسا فقط[٧]، ورغم أنّ القضية الجزائرية أصبحت تُسجّل في دورات هيئة الأمم المتحدة إلا أنّها لم تكن تُطرح للمناقشة، وذلك بسبب مواقف فرنسا الرافضة لذلك.

وفي السيّاق نفسه، ركّزت جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام[٨]على إسماع صدى الثورة إلى كل شعوب العالم بغية كسب المزيد من التأييد والمناصرة وجلب المزيد من الحلفاء شعوبًا وحكومات، سيّما أنّ الاستعمار لم يستطع القضاء على الثورة التحريرية إذ ازدادت قوة وتنظيمًا، وحظيت بالتفاف الشعب الجزائري حولها والسّير قُدمًا وراء مبتغاها وأهدافها إلى غاية تحقيق الاستقلال.[٩] ومنذ أن وُلجت القضية الجزائرية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، حتى وجدت نفسها محاطة بالدول التي تساندها وتؤازرها بشكل مطّرد وهم يشكّلون كُتلة متراصّة أصبح الفرنسيون مضطرين إلى أن يحسبوا لها ألف حساب، ومنها الدول العربية خاصةً تونس والمغرب الأقصى، فتمكنت القضية الجزائرية بعد ذلك من فرض نفسها على المجتمع الدولي وأُدرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشر سنة ١٩٥٧.

ثانيًا: الجهود الدبلوماسية المغربية في حل القضية الجزائرية

إنّ السياسة الفرنسية المطبّقة في الجزائر جعلت الملك محمد الخامس أحرص من أي وقت مضى على تقديم دعمه للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، على الرغم من حرص السلطات الفرنسية في التقرّب من القصر الملكي لقطع الطريق أمام التحالف الذي يربط جبهة التحرير الوطني في المغرب.

ولقد ارتبطت بداية الجهود الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس للتعريف بالقضية الجزائرية منذ استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، وتركز نفوذه السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، فقد أعرب الملك محمد الخامس عن اهتمامه بالقضية الجزائرية وانشغاله بمسألة استمرار الحرب التي تهدّد الشمال الإفريقي، وانتقد السياسة الفرنسية المسلّطة على الشعب الجزائري والدعاية الفرنسية التي تنكر وجود الشخصية الجزائرية، واهتمت الدبلوماسية المغربية وعلى رأسها الملك محمد الخامس بالدفاع عن القضية الجزائرية داخل الأمم المتحدة والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها، والضّغط على فرنسا للحد من سياستها الاضطهادية، وإيجاد حلول سلمية للمشكل الجزائري تكفُل تحقيق الاستقرار في الجزائر وتضمن الحفاظ على علاقات الصداقة الشمال إفريقية،[١٠] وبحكم الجوار الجغرافي وقرب المغرب الأقصى من الدول الأوربية فقد اهتمت جبهة التحرير الوطني

بتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي بالتنسيق مع الحكومة المغربية وكذا مع البعثات العربية والأجنبية المتواجدة في المغرب حيث كانت تعقد الندوات الصحفية والاجتماعات التنسيقية لعرض تطور القضية الجزائرية.[١١]

لقد اهتم الملك محمد الخامس بالقضية الجزائرية، وآمن بشرعية مطالبها الاستقلالية ونلمس هذا في كثير من خطاباته ولهذا كثّف الملك محمد الخامس من اتصالاته بالمسؤولين الجزائريين في داخل المغرب الأقصى وخارجه، وبدا يتحمّل مسؤولياته اتجاه القضية الجزائرية وهذا من خلال التنديد بسياسة فرنسا الاضطهادية ضد الشعب الجزائري، وأثناء الزيارة التي قام بها الملك إلى وجدة وقف على آثار حرب الجزائر الممتدة إلى بلاده على اتخاذ موقف علني مساند لها، ودفع الساسة الفرنسيين لإيجاد حل لها، وقد بشّر بإمكانية التفاهم بين طرفي النزاع، وبناء علاقات جديدة قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمان مصالح الفرنسيين.[١٢]

وهنا يتبين لنا أن الملك محمد الخامس قد اتّخذ موقفًا مساندًا للمشكلة الجزائرية وهذا بالدعوة إلى إيجاد حل سلمي ومطالبته بتحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية متحديًا في ذلك السلطات الفرنسية التي كانت تعمل على عدم تدويل القضية الجزائرية في مجلس الأمن، وبذلت المستحيل في سبيل ذلك، حيث كانت ترى أن تدويلها يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ الدولة الفرنسية التي لا يمكن التنازل عنها، وكانت تأبى إدراج القضية الجزائرية لأنها مسألة داخلية لا يجوز لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، لكن مساعي فرنسا هذه باءت بالفشل وسُجلت القضية الجزائرية في دورة هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٦.[١٣]

وانطلاقًا من المجهودات الدبلوماسية والمواقف الرسمية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس لإيجاد حل للقضية الجزائرية على المستوى الدبلوماسي أرسل الملك محمد الخامس ولي عهده الأمير الحسن الثاني كمبعوث شخصي إلى الحكومة الفرنسية في باريس لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية[١٤]، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥٦ أجرى عدة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين وتباحث مع "غي مولي" موضوع المشكلة الجزائرية وموقف المغرب منها، كما نقل انشغالات المملكة المغربية بشأن هذه القضية مقترحا وساطة ملك المغرب محمد الخامس بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وأكّد ضرورة مشروع الحكومة الفرنسية في مفاوضة الممثلين الجزائريين لأنّ هؤلاء مصمّمين على تحقيق أهدافهم، غير أن "غي مولي" أبدى ليونة في إمكانية التباحث مع جبهة التحرير الوطني[١٥]، وأبلغ الأمير الحسن الثاني الحكومة الفرنسية بأن المغرب سيقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الأممية الحادي عشرة التي ستنعقد في نهاية سنة ١٩٥٦.[١٦]

وعلى هذا الأساس اجتهد ممثلو المغرب بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها، والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في مختلف الفعاليات المناصرة للقضية الجزائرية من أجل دعم مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال، وممّا زاد من فعالية التعاون الدبلوماسي بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المغربية حرصها على التنسيق المشترك وتأكيدهما على وحدة المغرب العربي، خاصةً أن الملك محمد الخامس أكّد على سياسة بلاده الشمال افريقية وعلى ارتباط القضية الجزائرية بأمن واستقرار المغرب العربي.[١٧]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى؛ أن الملك محمد الخامس أوصى وفده المتّجه إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الحادية عشر لجمعية الأمم المتحدة أن يصوت ضد فرنسا عند عرض القضية الجزائرية للتصويت بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٦، هذا التاريخ الذي سلّم فيه وفد جبهة التحرير الوطني مذكرة لرئيس دورة الأمم المتحدة دعم بها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الندوة، وقد دُرست تحت نقطة (٦٢) من جدول الأعمال.[١٨]

١/٢- على مستوى هيئة الأمم المتّحدة:

قررت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها رقم ٥٧٨ المنعقدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ تسجيل القضية الجزائرية دون مناقشة ولا معارضة باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا، وأُحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى، وعليه أشار وزير الخارجية الفرنسية "بينو" أن حكومته مستعدة لوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات ثم مفاوضات، وذلك ما رفضته جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلاً[١٩]، وقد بذلت الدبلوماسية المغربية أمام اللجنة الأممية لدراسة القضية الجزائرية على أنها نزاع دولي.

ومن هذا المنطلق أكّدت الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس على وقوفه إلى جانب كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، حيث تعرّض أحمد بلفريج وزير الخارجية المغربي إلى القضية الجزائرية في تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأبدى من خلاله الاستعداد الكبير للمغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس لدعم القضية الجزائرية، وقد علّل ممثل المغرب موقف بلاده الداعم لكفاح الشعب الجزائري لعوامل عدة ذكر منها الروابط الطبيعية التي تربط الشعبين المغربي والجزائري، وكذا حب المغرب للسلام والحرية والرغبة في إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا،[٢٠] كما أبرز اهتمامه بالقضية الجزائرية التي أولاً وقبل كل شيء قضية تصفية استعمار، ثم أعطى صورة واضحة عن العنف والقوة التي تستعملها فرنسا ضد السكان العزّل المحرومين من أبسط الحريات كحرية التعبير والاجتماعات وحتى التنقل بين المدن.[٢١]

وفي السياق نفسه، أكّد أحمد بلفريج في سياق استعراضه للدبلوماسية المغربية والنّهج السياسي التضامني الذي سلكه المغرب مع الجزائر، حيث حثّ الفرنسيين إلى التعامل مع القضية وفقًا لما يرضي الطموحات المشروعة للشعب الجزائري، كما دعا

السلطات الفرنسية من على منبر الأمم المتحدة التلاقي مع جبهة التحرير الوطني لوضع حد لإراقة الدّماء، وأن تتخلّى عن النظرية القائلة بأنّ الجزائر جزء من التراب الفرنسي لأنّ هذه النظرية انهارت أمام حقيقة القضية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، كانت الاتصالات الدبلوماسية التي تُجريها الأطراف المغاربية مع جبهة التحرير الجزائرية وحكومتا المغرب وتونس تتميّز بالتنسيق والتشاور مؤسّس على سلوك وتفكير وحدوي في الوقت نفسه، حيث ساهمت حكومة المغرب بقيادة الملك محمد الخامس إلى جانب الحكومة التونسية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في بلورة موقف المجموعة الأفروآسيوية لصالح الثورة الجزائرية، بشأن حق الشعب في تقرير مصيره، وكسب المتعاطفين مع القضية الجزائرية، كما كان ممثلو جبهة التحرير في الخارج وفي أوربا بالخصوص ينشطون تحت غطاء التمثيليات الدبلوماسية المغربية والتونسية والتنسيق مع ممثليهما الدبلوماسيين في المسائل السياسية والأمنية ذات الصلة بالثورة الجزائرية.[٢٢]

وقد ظل المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس يؤكّد انشغاله بمخاطر المشكلة الجزائرية، ويبدي تعاونًا ودعمًا لمطالب المسئولين الجزائريين، وقد نوّه الملك محمد الخامس الذي كان يقدّم المساعدة المباشرة للثورة الجزائرية أنّ المساعدة التي يمكن يؤدّيها المغرب المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وأنّ أفضل خدمة يمكن أن يقدّمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته[٢٣]، ويؤكّد هذا على نظرة الملك محمد الخامس المسالمة ورغبته في تقريب وجهات نظر الطرفين، وعلى تفضيله دائمًا لأسلوب المفاوضة في حل المشكلات، ولم يكن هذا الطرح يُعجب القادة الجزائريين لأنه لا يجدي نفعًا مع فرنسا بدليل أن الجهود السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين باءت بالفشل.

كما تجدر الإشارة؛ إلى أنّ ممثلي المغرب بهيئة الأمم المتحدة أكّدوا باستمرار وعبّروا بوضوح عن مناصرتهم للقضية الجزائرية، وتأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري واسترجاع استقلال الجزائر بدون تحفّظ، وذلك بحكم طبيعة النظام المغربي المحافظ وعلاقته المرنة مع العالم الغربي ومساعيه لدى الحكومة الفرنسية للحد من الخيار الذي يعتمد على القوة العسكرية واللّجوء إلى الأساليب السلمية وذلك بالدخول في مفاوضات.[٢٤]

ولقد تبنّت اللّجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٧ مشروع توصيّة لتبنّي مبدأ الوساطة المغربية التونسية كحل للمشكل الجزائري، وألقى الملك محمد الخامس خلال هذه الدورة خطابًا أكّد فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره دعا طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تضع حلاً للمشكل الجزائري، وفي السياق نفسه نجد الممثل المغربي أحمد العراقي خلال هذه الدورة في الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٧ يؤكّد: "أنّ القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحُل إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه...".[٢٥]

لقد كان الدعم المغربي بقيادة الملك محمد الخامس للثورة الجزائرية وقضيّتها العادلة بالنّسبة لفرنسا صفعة قوية، خاصةً أنّها كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها في مطلبها الرامي إلى كون الجزائر جزءً لا يتجزأ من ترابها،[٢٦] وفي الوقت الذي كان فيه "منديس فرانس" يطلب من المغرب وتونس التزام الحياد وتجنّب تدويل المشكل الجزائري كان جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب يشرح مبدأ استقلال الجزائر التام، ويكلّف السفراء المغاربة بالدفاع عن هذه الفكرة والعمل على نشرها.[٢٧]

وعلى كل حال ظلت الحرب مستمرّة في الجزائر متسبّبة في زيادة الخسائر المادية والبشرية وليس تقّة أي شيء يوحي بوجود حل يتماشى مع أهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل هناك دلائل تثير الخوف والقلق لأن الوضعية ازدادت خطورة، حيث لاقت القضية الجزائرية التأييد المطلق من خلال الخطب القوية والمؤثرة من طرف المغرب وتونس على وفود الأمم المتحدة خلال الدورة الثالثة عشرة ديسمبر ١٩٥٨[٢٨]، وبرز فيها السيد "فيلالي" نائب رئيس اللجنة المغربية الذي صرّح قائلاً: "ساعة التماطل... حربًا قاسية تدور في الجزائر، بمواكبها للأحزان والدمار، النار تكتسح القطر الجزائري، تهدّد الأمن واستقرار كل إفريقيا الشمالية وتوشك أن تعكّر السلام في العالم، المشكل يصبح يومًا أو بعد يوم أكثر خطورة، يفرض حلاً عاجلاً"، ثم عقّب الممثل المغربي على قرار هيئة الأمم المتحدة: "... مع ذلك ومرّة أخرى، فتوصيات هذه الجمعية بقيت رسالة ميّتة، فرنسا لم ترد على الآمال التي وضعت فيها، لا للإرجاء الذي قامت هيئة الأمم المتحدة بتجديده لإيجاد حل عادل ومطابق للميثاق..." كما أردف قائلاً: "... ونقيضًا لما يمكن أن تأمله الحكومة الفرنسية الجديدة، ترفض أي فكرة للمحادثات وتتمسّك دومًا بالحلول الأحادية المفروضة بالقوة...".[٢٩]

ومن هذا المنطلق، فإنّ إيمان ممثل المغرب هو أنّ الحل الذي لا يبنى على أساس الأمة الجزائرية مصيره الفشل، وطالب الحكومة الفرنسية بالتخلّي عن التظاهر المغلوط والتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي اعتبرتها الممثل الكفء للوصول إلى حل عادل وسلمي، وعلى هذا الأساس أكّد السيد "الفيلالي" على استعداد المغرب وبقيادة الملك محمد الخامس أكثر من ذي قبل لمباشرة عن حل التفاوض الذي يضمن طموحات الشعب الجزائري وعودة السلم والاستقرار في إفريقيا الشمالية.[٣٠]

وأما ونحن بصدد الحديث عن الدّعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس للقضية الجزائرية، فإنّ جهودها تواصلت خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر ١٩٥٩، حيث أحرزت القضية الجزائرية تقدّمًا في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي، حيث وفي ظل تصريح "الجنرال ديغول" حول

تقرير المصير للشعب الجزائري، فقد ثمّنت الدورة هذا القرار لإجراء مفاوضات بين الطرفين، وساندت الدبلوماسية المغربية مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أكّد ممثّل المغرب في هذه الدورة على استحالة امكانية وضع الشعب الجزائري للسلاح بمجرد أن اعترفت فرنسا على لسان "الجنرال ديغول" بحقّه في تقرير مصيره وزيادة على المتناقضات التي يشتمل عليها "بيان ديغول" فإنّ تأويلات المسؤولين الفرنسيين تتنافى تمامًا مع بيان ١٦ سبتمبر١٩٥٩، كما أكّد على إيجاد شروط لتنظيم مفاوضات عادلة تحقّق مبدأ الاستقلال التام للجزائر.[٣١]

وممّا يُسجّل للدبلوماسية المغربية ابتداءً من سنة ١٩٦٠ بقيادة الملك محمد الخامس لنصرة القضية الجزائرية، فنجد هذا الأخير قد كثّف جهوده واتّصالاته لنصرة المواقف الجزائرية وكسب المساندة الدولية لها، حيث مثّل الدبلوماسية المغربية هذه المرّة خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٠ ولي العهد الأمير الحسن الذي أكّد موقف المغرب بقيادة ملكها محمد الخامس الدّائم والمتمسّك بحق الشعب الجزائري في الاستقلال في ذلك قوله: "... لا يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر..."، كما اعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الناطق الرسمي والوحيد للشعب الجزائري وفي ذلك قوله: "إنّ الحكومة المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري"[٣٢] وأنّها المفاوض الرسمي للوصول إلى تسوية سلمية.

وعلى الرغم من اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية كمفاوض وحيد، إلا أنّها تعمّدت عرقلة المفاوضات وإثارة قضية الصحراء ومسألة التقسيم، وهذا ما جعل المغرب يطالب بالإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى الاستقلال التام للشعب الجزائري.[٣٣]

٢/٢- على المستوى الإفريقي:

إنّ الدعم الدبلوماسي بقيادة الملك محمد الخامس لنصرة القضية الجزائرية لم يقتصر على مستوى هيئة الأمم المتحدة فحسب بل اهتمّت الدبلوماسية المغربية ببذل الجهود من أجل التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الإفريقي، وهنا يبرز دور الدبلوماسية المغربية من خلال المشاركة في عدّة مؤتمرات لدفع الدول والحكومات الإفريقية وشعوبها للتضامن والتآزر مع الشعب الجزائري من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية ابتداءً من سنة ١٩٥٨، حيث يعتبر مؤتمر الدول الإفريقية المنعقدة بالعاصمة الغانية أكرا في ١٥ أبريل ١٩٥٨ أول مؤتمر يجمع الدول الإفريقية، وشكّلت القضية الجزائرية النقطة الأساسية فيه[٣٤]وبحضور ثمانية دول إفريقية مستقلة.[٣٥]

وقد نظّم المغرب يومًا تضامنيًا مع الشعب الجزائري، وألقى الملك محمد الخامس خطابه الذي أكّد فيه ضرورة توسيع التضامن مع الجزائر وطالب بجعل القضية الجزائرية من أولى اهتمام قضايا القارة الإفريقية[٣٦]، وإلى جانب خطاب الملك محمد الخامس جاء خطاب وزير الخارجية المغربية أحمد بلفريج الذي ألقاه في المؤتمر مؤكّدًا على موقف المغرب الداعم للقضية الجزائرية، حيث قال: "تعتبر من حياتنا اليومية إنّها تشكل إحدى العقبات الرئيسة التي تقف أمام المحافظة على استقلالنا، فخامة ملك المغرب، حكومته وشعبه مستعدّون لمضاعفة جهودهم لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإمبريالية"،[٣٧]وفي السياق نفسه واصل الممثل المغربي أنّ المغرب وبقيادة الملك محمد الخامس لم ولن يتوقّف إعلان تعاطفه وتضامنه مع الشعب الجزائري وطموحاته في الاستقلال المشروعة والعادلة.[٣٨]

وقد عبّر عن موقف بلاده وملكها محمد الخامس بقوله: "السلام في الجزائر شرط لتأسيس وحدة لإفريقيا الشمالية، الوحدة التي يتشبث بها المغرب بعمق، روابط عديدة جغرافية اقتصادية وتاريخية تجمع بلدان إفريقيا الشمالية، وأنّنا نأمل عن قريب أن تأخذ الوحدة مشكلاً ملموسًا وتدخل في مرحلة فعالة، وهذا لمصلحة مجموع الشعوب الإفريقية".[٣٩] كما دعا فرنسا إلى الدخول في مفاوضات مع الجزائريين كبرهان على حسن نيتها للوصول إلى حل سلمي وعادل يضمن للجزائريين حقوقهم، لذلك فإن المغرب لن يبقى في عزلة عن الكفاح الذي تقوم به الدول الإفريقية من أجل تحررها وفي مقدّمتها الثورة الجزائرية،[٤٠] ولقد خرج المؤتمرون وكلهم إيمانًا بضرورة مساندة الثورة الجزائرية، واعتبروا أنّ كفاح الشعب الجزائري هو كفاح كل الشعوب الإفريقية.

وعلى كلّ فقد استمرّ الدّعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس على المستوى الإفريقي وهذا في عدّة مؤتمرات إفريقية، حيث كانت الدبلوماسية المغربية حاضرة في مؤتمر "مونروفيا" المنعقد ما بين ٠٤ و٠٨ أوت ١٩٥٩ والتي شاركت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتحت وصاية المغرب الأقصى بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك التنسيق الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية في إطار هيئة الأمم المتحدة، وخلال المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلّة بأديس بابا في جوان ١٩٦٠ أكّد ممثل المغرب أحمد طيبي في خطابه: "أنّ واجب إفريقيا يتمثل في عدم الانخداع بمؤامرات الاستعمار، ومساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي وفي كل الميادين الأخرى لتمكينها من مواصلة الحرب...".[٤١]

ودائمًا وفي إطار الدعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس فقد احتضنت الدار البيضاء بين ٠٤ و٠٧ يناير ١٩٦١ وبدعوة من الملك المغربي مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية[٤٢]، وبحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة،[٤٣] وقد انعقد هذا المؤتمر في ظروف دولية مميّزة، منها تزايد الاصطدام بين المعسكرين الشرقي والغربي في الحرب الباردة، وكذلك ظهور روح التضامن والوحدة التي بدأت تهب رياحها على بلدان العالم الثالث وهذا منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وهذه الروح التضامنية ستتجسّد سياسيًا في

ميلاد كتلة عدم الانحياز سنة ١٩٦١، كما أنّ القارة الإفريقية كانت تعيش ظروفا منها: بروز وتقوّي حركات التحرير الإفريقية وظهر مع هذه الأخيرة العديد من الزعامات التي سوف تلعب الأدوار التاريخية في مصير القارة ومنهم "محمد الخامس"، "جمال عبد الناصر"، "نكروما"، "علال الفاسي"، "فرحات حشاد" وغيرهم التي عبرت عن طموحات شعوبها في الاستقلال، الأمر الذي أدّى إلى وجود روح الوحدة السائدة في المناخ السياسي الإفريقي وتمثلت في المحاولات المتعددة لخلق وحدة بين البلدان المستقلة أو التي تتهيّأ للاستقلال.[٤٤]

وعلى كلّ فقد أكّد المؤتمرون وقوفهم بجانب القضية الجزائرية وتجلّى ذلك خاصّةً في خطاب الملك محمد الخامس: "ونؤكّد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد والمؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقّها في الحرية والاستقلال بدون قيد ولا شرط"،[٤٥] كما انتقد سياسة الاستعمار الفرنسي التي يسلّطها على الشعب الجزائري واصفا إياها بالتعنّت، ودعا الملك محمد الخامس في هذا المؤتمر هيئة الأمم المتحدة للتدخّل لتُمكّن الشعب الجزائري من الاستقلال وأكّد موقف بلده المغرب الدّاعم للثورة الجزائرية، قائلا أنّ وقوف الشعب المغربي بجانب الثورة الجزائرية هو موقف المؤيد والمؤازر لهذه القضية معتبرًا ذلك موقفًا وطنيًا وقوميًا للمغرب، ثم طالب بضرورة منح الجزائر حقّها في الحرّية والاستقلال بدون قيد ولا شرط مندّدًا في الوقت نفسه بكل محاولة ترمي إلى تجزئة التراب الوطني للقطر الشقيق.[٤٦]

لقد انتهى المؤتمر في ٠٧ يناير ١٩٦١ ففي ما يخص القضية الجزائرية فقد وافق المؤتمرون على كثير من المقترحات التي قدّمها رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ومنها:

- اعتبار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري.
- مطالبة كل البلدان التي تدعم الشعب الجزائري في كفاحه الوطني بتكثيف المساعدة السياسية والمادية.
- استمرارية الحرب في الجزائر تجعل المشاركين في المؤتمر لإعادة النظر في علاقاتهم مع فرنسا.
- معارضة تقسيم الجزائر ورفض أي حل أحادي وأي نظام مفروض أو موهوب.
- المؤتمر يدين أي استشارة أوحل منظم بطريقة أحادية من قبل فرنسا والذي نتيجته لا تشرك في حال من الأحوال الشعب الجزائري.[٤٧]

وممّا يمكننا قوله؛ أن مؤتمر الدار البيضاء وبحضور رئيس الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية فرحات عبّاس، فقد خصّ المؤتمر قرارات ومكاسب هامة بشأن القضية الجزائرية وصمّم الحاضرون وعلى رأسهم الملك محمد الخامس الذي كان محور مناقشاته هو المشكل الجزائري فأجمعوا على مساندة الشعب الجزائري وحكومته بكافة الوسائل ومطالبة كل الدول دعم الكفاح الجزائري من أجل حريته واستقلاله وبالتالي فإنّ التجاوب الدبلوماسي المغربي مع الثورة الجزائرية كان يمثّل سلاحًا حاسمًا في مسار القضية الجزائرية.

٣/٢- على المستوى العربي:

إلى جانب المساعي الدبلوماسية على المستوى الإفريقي، فقد نشط المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس على المستوى العربي في دعم ونصرة القضية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية بعد أن كانت السلطات المغربية متردّدة في الانضمام إلى الجامعة العربية في بداية الأمر لأنها كانت تعتبرها من صنيع مصر الثورية التي تعمل على القضاء على الملكية ونتيجة للخلاف الذي كان موجودا بين المغرب ومصر، وقد انتظرت السلطات المغربية قرابة الثلاث سنوات لتنظم بعد ذلك إلى الجامعة العربية في اليوم الثالث سبتمبر ١٩٥٩[٤٨]، وبالتالي أصبحت الدبلوماسية المغربية تعمل على مستويين الإفريقي والعربي لدعم مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، فأكّد المغرب بقيادة محمد الخامس مع الدول العربية لتأييد القضية الجزائرية فكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثون لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء المغربية في سبتمبر ١٩٥٩ حدثًا هامًا في المغرب العربي، وأكّد المؤتمرون على مواصلة تأييدهم للقضية الجزائرية، وكانت الزيارات التي قام بها محمد الخامس إلى عدد من الدول العربية إلى عودة العلاقات المصرية – المغربية وأكّدت على البعد القومي لقضايا المغرب العربي.[٤٩]

خَاتِمَةٌ

وعند هذا المقام يمكن القول في هذا الموضوع "الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)"، أنه منذ أن نال المغرب الأقصى استقلاله كانت مواقفه داعمة للقضية الجزائرية متحدّيًا السلطات الفرنسية التي كانت تسعى إلى عدم تدويل القضية الجزائرية، وبذل المغرب الأقصى المستحيل في ذلك، هذه الأخيرة التي لم تترك أية فرصة دبلوماسية تمر دون أن يستغلّها سواءً عل مستوى العلاقات الثنائية أومن فوق المنابر الدولية، فبعد أن ولجت القضية الجزائرية إلى الساحة الدولية سعى المغرب دبلوماسيًا في دعم القضية الجزائرية من خلال المحافل الدولية سواءً على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستويين الإفريقي والعربي أو أمام الرأي العام الدولي من أجل حل القضية الجزائرية، وبذلك تعدّدت مواقف ومستويات خدمة الدبلوماسية المغربية للقضية الجزائرية من نضال الشعب الجزائري، وأمام إصرار الجزائريين لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية.

الهَوامِشُ:

(١) وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر ١٩٥٤** (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) منشورات ANEP، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٠٩ – ١٣.

(٢) أحمد سعيود، "**تدويل القضية الجزائرية**"، مجلة المصادر، عدد (١٥)، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠ .

(٣) المركز الوطني للأرشيف، **رصيد الحكومة المؤقتة الجزائرية**، علبة رقم ٠١.

(٤) أحمد سعيود، المرجع السابق، قرص مضغوط.

(٥) محمد ودوع، **مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**،ج ٢، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٧ – ٧٨.

(٦) أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، منشورات ثالة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٧٠.

(٧) لخضر عبدلي، **أثر الثورة الجزائرية على بلدان المغرب العربي، الملتقى المغاربي** "الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية"، سيدي بلعباس،١١ و١٢ جوان ٢٠٠٣، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٨٢، وانظر أيضًا: جريدة المجاهد، **تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة**، ٠٥ سبتمبر ١٩٥٧.

(٨) **مؤتمر الصومام**: أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني انعقد بقرية "افري أوزلاقن" بغابة أكفادو جنوب غرب بجاية بحوالي ٥٥ كم على الضفة الغربية لوادي الصومام بتاريخ ٢٠ أوت ١٩٥٦ لدراسة أوضاع الثورة وتطوير أجهزتها، انظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ١٨٣٠ – ١٩٨٩، ج ١، دار المعرفة، الجزائر، ص ٤٦ – ٥٤.

(٩) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج١، ط٢، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦، ص ٣٠٣.

(١٠) **المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٤، ٠٤ ديسمبر ١٩٥٦، ص١١.

(١١) إسماعيل ديش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٧، ص ١٠٦ – ١٠٨.

(١٢) محمد الخامس، **انبعاث أمّة، الخطب الملك محمد الخامس سنة ١٩٥٦**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، ١٩٨٤، ص ٢٥٤.

(١٣) محمد ودوع، المرجع السابق، ص ٨٠.

(١٤) المقاومة الجزائرية، العدد ٠٤، ٠٨ ديسمبر ١٩٥٦، ص٠٦.

(15) Benjamine stora, Algerie – Maroc, histoires paralleles, destines eddition Barzakh, Alger, 2002, p. 54 .

(١٦) **المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٣، ٠٣ نوفمبر ١٩٥٦، المصدر السابق، ص٠٦.

(١٧) عبد الله مقلاتي، "**الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**"، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد خاص، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، المغرب، الرباط، ٢٠٠٦، ص ٢٧٨.

(١٨) غيلاني السبتي، **علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر ٢٠١٠، ص١٥٨.

(١٩) علي تابليت وآخرون، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)**، سلسلة المشروعات الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٦٦ – ٦٧.

(٢٠) عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٠٥.

(٢١) مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠١٠م، ص١٥٥.

(٢٢) عمار بن سلطان وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١١٣.

(٢٣) محمد الخامس، **انبعاث أمة**، الخطب الملك محمد الخامس سنة ١٩٥٦، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٢٤) محمد ودوع، المرجع السابق،ج٢، ص ٢٩٤-٢٩٨ .

(٢٥) جريدة المجاهد، **مقتطفات من خطب رؤساء الوفود في الأمم المتحدة**، العدد ١٤، ١٥ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢٦) **جريدة المجاهد**، العدد ٢٧، ٢٥ فبراير ١٩٥٩، ص ٠١ – ٠٣.

(٢٧) جريدة المجاهد، **مشروع منديس لن يتحقق في الجزائر**، العدد ١٧، ٠١ فيفري ١٩٥٨، ص٠٤.

(٢٨) **جريدة المجاهد**، العدد ٣٤، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨.

(٢٩) جبران لعرج، **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بلعباس، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٤٢-١٤٤.

(٣٠) **جريدة المجاهد**، العدد ٥٧، ١٥ ديسمبر ١٩٥٩.

(٣١) جريدة المجاهد، **في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجهًا لوجه**، العدد ٥٧، ١٥ ديسمبر ١٩٥٩.

(٣٢) جريدة المجاهد، **الجزائر في معابر الأمم المتحدة**، العدد ٧٩، ١٠ أكتوبر ١٩٦٠. وانظر: جبران لعرج، المرجع السابق، ص، ١٤٦-١٤٧.

(٣٣) عبد الله مقلاتي، **الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص٢٧٩.

(٣٤) أحسن بومالي، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد ١٦، قرص مضغوط، المرجع السابق.

(٣٥) الدول التي حضرت المؤتمر هي: المغرب، تونس، السودان، مصر، غانا، ليبيريا، إثيوبيا، ليبيا، انظر: السعيد عبادو، **أمجاد ومآثر المغفور له محمد الخامس كقائد قد دعم الثورة الجزائرية**، ندوة فكرية دولية جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركات التحرير الإفريقية، الرباط، ١٤، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص٦٠.

(٣٦) محمد الخامس، **انبعاث أمة الخطب التي ألقاها ما بين ١٩٥٧، ١٩٥٨**، مطبعة القصر الملكي، الرباط، ١٩٨٤، ص١٧٨.

(٣٧) جريدة العلم، العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨، ص٠٢.

(٣٨) جريدة العلم العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨، ص٠٢.

(٣٩) جبران لعرج، المرجع السابق، ص١١١-١١٢.

(٤٠) **جريدة العلم**، العدد ١٧ أفريل ١٩٥٨، وانظر أيضًا، **جريدة العلم**، العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨.

(٤١) عبد الله مقلاتي، **الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**، ص٢٧٩.

(٤٢) حضر مؤتمر الدار البيضاء: جمال عبد الناصر (مصر)، كواميكروما (غانا)، سيكوتوري (غينيا)، موديبوكايتا (مالي)، عبد القادر العلام (وزير الخارجية وممثل إدريس الأول ملك ليبيا)، ألفين بيريرا (سفير وممثل رئيس حكومة بسلان)، فرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة).

(٤٣) محمد فائق، **جلالة الملك محمد الخامس ودوره في تحرير إفريقيا وتحقيق وحدتها**، ندوة فكرية دولية، جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال، ودعم حركات التحرير الإفريقية، الرباط، ١٤ – ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٢١.

(٤٤) فاطمة الزهراء طموح، **الظروف الجيوستراتيجية الدولية والإفريقية لانعقاد مؤتمر الدار البيضاء**، ندوة فكرية دولية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، ١٤ – ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص١٣٨ – ١٤١.

(٤٥) جريدة المجاهد، **مؤتمر الدار البيضاء قوة للتضامن العربي والإفريقي**، العدد ٨٧، ١٦ جانفي ١٩٦١.

(٤٦) محمد الخامس، **انبعاث أمة**، ج ١، المصدر السابق، ص٤٠ – ٥٤.

(47) Harbi Mohammed, les Archives de la révolution Algérienneéditions, - jeunes Afrique, Paris. 1981.P. 484.

(٤٨) محمد ودوع، المرجع السابق، ص١٠١.

(٤٩) **جريدة المجاهد**، العدد ٦٠، ٢٥ جانفي ١٩٦٠، قرص مضغوط، المرجع السابق.